أسباب الأزمات الاقتصادية عند المقريزي في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة"

م.د. مهند نافع خطاب المختار
قسم الفلسفة
كلية الآداب / جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٢/١٠/١ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٣/٢/٢١

ملخص البحث:

يتناول البحث أسباب الأزمات الاقتصادية بمصر من خلال ما قدمه المؤرخ المقريزي في كتابه الموسوم بـ ((إغاثة الأمة بكشف الغمة)) الذي تضمن الكثير من الآراء والنظريات الاقتصادية والاجتماعية ، إذ انه رصد معظم الأزمات الاقتصادية الكبيرة والخطيرة التي آلمت بمصر منذ ما قبل الإسلام وحتى عام (٨٠٨هـ / ١٤٠٥م)، ودرسها دراسة تاريخية تحليلية ناقدة مبيناً أسبابها وعواملها المادية من (طبيعية ، وبشرية) ، محدداً وشارحاً لأهم ما تحتويه تلك العوامل من مؤثرات لحدوث الأزمة ، آخذاً بمبدأ السببية ومعتمداً الأسس المادية في تفسيره وتحليله لأسباب الأزمات ومظاهرها ونتائجها، ورفضه التفسير الجبري لها، لإدراكه بان الأزمة ظاهرة مادية اجتماعية مرتبطة بأسباب يمكن تشخصيها وتحليلها ومعالجتها ، مع إيمانه المطلق بان الأزمة من السنن الإلهية الربانية التي تتجلى كعقوبات للبشر .

وهدف البحث رصد الأسباب والعوامل المؤدية إلى حدوث الأزمات بمصر وفق ما أشار إليها المقريزي في كتابه وجاءت مبثوثة في ثنايا صفحاته والعمل على تصنيفها وتبويبها تحت مسمياتها المعتمدة في المنهج العلمي الحديث ، من اجل الوقوف على أهم العوامل التي كانت وراء حدوث الأزمات الاقتصادية بمصر خلال حقبة الدولة الإسلامية.

The Reason behind the economic crises in Maqrizis book "Nation Relief by Sorrow Disclosure"

Lect. Dr. Muhannad Nafe Khattab AL- Mukhtar
Department of Philosophy
College of Arts / Mosul University

Abstract:

The paper deals with the economic crises in Egypt in Maqrizis book ((nation Relief by Sorrow Disclosure)), which includes a lot of economic and social opinions and theories, as it had detected most of the economic crises that befell Egypt since pre- Islamic period until (808 *A.H*./1405 *A.D*.). The book presents a historical, analytical critical study showing its reasons and meotrial factors (natural and human). He recognized the factor such as the effects of causing the crises depending upon causality and the material bases including the interpretation analysing causes of crises and manifestations and consequences, and his refusal to compulsive interpretation for he is aware that the crisis is a social and material phenomenon resulted from certain reason that could be recognized and analyzed .

The paper aims at studying the reasons and the factor that lead to the crisis in Egypt on the light of Magrizis book which were mentioned disorderly. So this paper attempts to classify them according to the rule adapted in the modern scientific methodology in order to find out the most important factors which were behind the economic crises in Egypt during the era of the Islamic State.

مقدمة البحث:

تعد الأزمة سمة من سمات الحياة العامة فهي قديمة قدم الإنسان على الأرض، وتحدث على مستويات مختلفة، فقد تكون على المستوى الفردي أو المنظمات أو المجتمعات والـدول، وتتنـوع بحسب العوامل المؤثرة في نشوئها وتبعا لتعدد وتنوع ميادينها كالأزمات الاقتصـادية والسياسـية والنفسية والمرضية وغيرها[١]، وللازمات جانبان ايجابي وسلبي، لوجود النوازع الخيرية وغيرهـا في داخل الإنسان[٢]، ولو اتبع الإنسان المنهج الرباني الصحيح وانضبط سلوكه وفق ذلك المنهج لما حدثت له أزمات، نذكر قول الله سبحانه: ﴿ ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن

(١) عاصم الاعرجي : ادارة الازمات ، ص ٢٣ .

(٢) مريم النداوي : العلاقة بين خصائص القيادة ، ص ٧٥ ؛ نعيم نصير : القيادة في الادارة ، ص ١٣٩ ــ ١٤٠.

نفسك ﴾[1]، ويكمن دورها الايجابي في العبرة والدرس الذي نستخلصه منها في أعقاب انتهائها واجتيازها.

يزخر التراث الإسلامي بالنماذج التاريخية والفكرية، التي تشكل فكراً متراكماً يمكننا الرجوع إليه لدراسته وتحليله واستنباط المنهج السليم منه وتأصيل الحلول والمعالجات لكل ما يواجهنا في حاضرنا ومستقبلنا، وتاريخنا فيه نماذج عديدة للازمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية وأسبابها وطرق معالجتها، فقراءتنا الواعية لتلك النماذج تمدنا بمعرفة وخبرة كافية للوقاية منها والتخطيط لها والإعداد لمواجهتها في الحاضر والمستقبل والتوصل إلى المعالجة الصحيحة بأقل قدر من الخسائر [2] .

ولقد سجل المؤرخون في مؤلفاتهم الأزمات التي شهدتها الدولة الإسلامية عبر عصورها المختلفة، وحاول بعضهم الكشف عن أسبابها وتحليلها وتحديد مظاهرها والآثار المترتبة عليها ومن ثم وضعوا لها الحلول والمعالجات[3]، ومن هؤلاء المقريزي (٧٦٦ ــ ٨٤٥هـ / ١٣٦٤-١٤٤١م) في كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة) الذي يعد من أوائل الذين كتبوا في الأزمات وعدد أسبابها وشرحها وبحث في مظاهرها وآثارها ونتائجها ثم قدم المقترحات والحلول .

ولم يستخدم المقريزي مصطلح الأزمة أو الكارثة إلا انه استخدم مرادفات لها وقريبة المعنى منها كالغمة والكربة والمحنة، وهناك من يرى أن المقريزي أراد بمفردة الغمة التعبير عن (الخلل الاقتصادي) الذي هو أكثر ملاءمة من تعبير (الأزمة الاقتصادية) لان الأول يعني الخلل الذي يرافق قصور نهر النيل وما يسببه من مواسم زراعية سيئة تؤدي إلى وقوع القحط وحدوث المجاعات وانتشار الأوبئة والأمراض وفتكها بالناس بكون الخلل في أكثر من موضع، في حين أن مصطلح (الأزمة الاقتصادية) مصطلح حديث دخل الفكر الاقتصادي العالمي في عصر الرأسمالية باعتبارها ظاهرة فيض في الإنتاج تحدث بفعل ضيق السوق أمام توسيع الطاقات

---

(١) سورة النساء : الآية ٧٩ .

(٢) ترى الباحثة سوسن سالم الشيخ : ((ان التاريخ بمثابة حقل تجارب جاهزة الحلول ففيه نماذج للازمة وأسبابها وطرق معالجتها كل حسب نوعه، والتعلم من الأزمة احد المراحل المهمة لها، فعلى الإنسان العاقل أن يتعلم من دروس الأزمات لكي يتجنب مثيلاتها وان يعالجها إذا ما حدثت بما تراكم لديه من خبرات، ومن ثم ينقل خبراته للأجيال الجديدة كي تتجنبها)) . ينظر: إدارة ومعالجة الأزمات ، ص ١٨ ، ١٩ .

(٣) لقد دون لنا العديد من المؤرخين من اصحاب الحوليات احداث الازمات الاقتصادية وحسب السنوات التي وقعت فيها وهم كثير ومنهم على سبيل المثال الطبري في كتابه تاريخ الرسل والملوك ، وابن مسكويه في كتابه تجارب الامم وتعاقب الهمم ، وابن الجوزي في كتابه المنتظم في تاريخ الملوك والامم ، وابن الاثير في كتابه الكامل في التاريخ ، والامام الذهبي في كتابه تاريخ الاسلام ، وابن كثير في كتابه البداية والنهاية.

الإنتاجية للمنشآت الاقتصادية[١]، ومع ذلك فانه هناك عدد من الباحثين من يستخدم المصطلح الأخير لا بمعناه الحديث والمعاصر بل بمعنى ((كل خلل يحدث في موارد الدولة بسبب عوامل طبيعية أو بشرية وينعكس أثره على الدولة والأفراد))[٢]، وهو مفهوم قريب من مفهوم الخلل الاقتصادي وان اختلفت التسميات .

واشار المقريزي الى ان الأزمات والمحن تتعاقب على الكون منذ بدء الخليقة، وفي سائر الامصار والبلدان، وان حوادث وقوعها مدونة ومبسوطة في المصادر التاريخية ، وهو في كتابه هذا حاول إيضاح ما حل في مصر واهلها من مجاعات منذ آدم عليه السلام وحتى عام (٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م) وهي السنة التي الف فيها الإمام المقريزي هذا الكتاب[٣] .

فقد وجد المقريزي ان معرفة الاسباب قبل كل شيء والبحث عن السبب او الأسباب التي ادت الى حدوث الازمة، أمرٌ مهمٌ لان ذلك مما يسهل على الشخص المختص اصلاح الخلل وعلاجه[٤] .

لذا عمد إلى تعداد الأسباب وشرحها ليقدم لنا صورة واضحة ودقيقة وصادقة عن الاسباب والعوامل التي ادت الى حدوثها، وآثارها التي حلت بالبلاد والعباد وأثرت في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٥] .

ولاسيما بعد ان علم المقريزي ان هناك فريقاً من الناس لديهم فهم خاطئ حول الازمات اذ كانوا يرون انها باقية بقاء وجود الانسان على الأرض وانها ملازمة له لاتنفصل عنه، لذا لا يمكن

---

(١) فاضل عباس الحسب : مذهب المقريزي في التضخم ، مج٩، ع١، ص ٤١ ؛ احمد ابراهيم منصور : النظام الاقتصادي والاجتماعي ، ص ١٨ .

(٢) عثمان علي محمد عطا : الازمات الاقتصادية في مصر ، ص ١٥ ؛ يرى احد الباحثين ان الازمة الاقتصادية في السابق كانت تتسم بأن الانتاج فيها لا يصل الى مستوى الاستهلاك أو الطلب، بمعنى ان العرض الكلي يقل عن الطلب الكلي، والسبب في ذلك يرجع الى الكوارث الطبيعية، أو الحروب التي تصيب كلاً من الزراعة او الحرف بالاتلاف أو الخراب، اما الازمة في النظام الراسمالي فهي من نوع خاص، فليست المشكلة فيها نقص الانتاج أو ضآلته، بل على العكس، لان المشكلة الرئيسية تتمثل بزيادة الانتاج مع ضآلة الطلب أو الاستهلاك، أي إن العرض الكلي يكون اكثر من الطلب الكلي. ينظر: حسن محمد الرفاعي : العسرة المادية ، ص ١٢٢ ــ ١٢٣ .

(٣) قام المقريزي بتتبع المجاعات والازمات الاقتصادية التي اصابت مصر منذ ما قبل الاسلام الى عام (٨٠٨هـ / ١٤٠٥م) ، وقد درس فيه قرابة الستة والعشرين مجاعة ، منها ستة قبل الاسلام ، وعشرين بعده ودرسها دراسة مستفيضة وخرج من هذه الدراسة بآراء وتحليلات مهمة للغاية ، وهذا لا يعني ان المقريزي في كتابه هذا قد احصى جميع الازمات التي مرت بها مصر وغطاها بالدراسة ، بدليل ان هناك ازمات لم يذكرها في كتابه هذا ولكنه ذكرها في كتبه الاخرى ولعل اهمها كتابه (السلوك لمعرفة دول الملوك)، وكتاب (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، أو ذكرها غيره من المؤرخين امثال ابن تغري بردي وابن اياس وان الوردي والسيوطي .

(٤) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٣٤ .

(٥) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٣٤ .

ازالتها ومنع حدوثها[١] . وفوق ذلك كله كانوا يرون ان الازمات الحاضرة اشد من تلك التي وقعت في الماضي[٢]، فكان رده على هؤلاء بان ازمات الماضي كانت اشد منها، إلا أن وقع الألم الحاضر أشد وقعاً في النفس من الالم الذي اصيب به الانسان في الماضي لانه اصبح خبراً، وان الذي دعاهم الى هذا القول جهلهم وعدم ادراكهم لاسباب الأزمات وعواملها لضعف صبرهم وقلة احتمالهم[٣] .

لقد قدم المقريزي دراسة تاريخية ناقدة تحليلية للمجاعات وأزمات الغلاء التي حصلت في مصر على مر التاريخ الانساني، يغلب عليها الطابع الاقتصادي الاجتماعي، وحللها تحليلاً اقتصادياً جمع بين العمق والايجاز شارحاً ما لها من آثار اقتصادية، وبذلك نجده يسبق عصره بتضمين كتابه (إغاثة الامة بكشف الغمة) الكثير من الآراء الاقتصادية والاجتماعية، واستخلص من دراستها وتتبعها أنها في الغالب نتيجة لآفات سماوية طبيعية وعوامل بشرية [٤].

فقد أدرك المقريزي الأسباب والعوامل المادية من (طبيعية وبشرية) لحدوث الازمات الاقتصادية، اذ قال: ((اعلم تولى الله أمرك بالحياطة والهداية أن الغلاء ... إنما يحدث من آفات سماوية في غالب الامر: كقصور جري النيل بمصر وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره، أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها او رياح تهيفها، أو جراد يأكلها، وما شابه ذلك)) [٥].

لكن المقريزي على الرغم من عزوه تلك المجاعات إلى الآفات السماوية (العوامل الطبيعية) لم يهمل دور العوامل البشرية المهم في وقوع الأزمات، وبين الصلة الوثيقة بين العوامل الطبيعية والعوامل البشرية وارتباط تصرفات الإنسان ببيئته واثر ذلك عليها، وذلك من منطلق ان الإنسان محاسب على كل ما يبدر منه، فهو لم يُبرئ ساحة الإنسان من تلك المجاعات بسبب ظلمه وتعديه إذ ان: ((المجاعات وأمثالها ليست شيئاً مفروضاً على الإنسان من عل، ينزل بأمر، ويرتفع

---

(١) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٣٤ .

(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٣٤ ؛ ويرى المقريزي ان معرفة الاسباب والوقوف على آثارها وكيفية معالجتها يكون بتوفيق من الله عز وجل الذي ((انعم على قوم فأوقفهم على ما خفى من بديع صنعته، ووفقهم لاتباع ما درس من شريعته، وىتاهم بياناً وحكماً، وألهمهم معارف وعلماً، وايديهم في اقوالهم، وسددهم في افعالهم، حتى بينوا للناس اسباب ما نزل من المحن، وعرفهم كيف الخلاص مما حل بهم من جليل الفتن، واضل آخرين فأكثروا في الارض الفساد، واملى لهم حتى اهلكوا بطغيانهم العباد والبلاد، واستدرجهم من حيث لا يشعرون، فهم في ضلالهم يعمهون، وبباطلهم يفرحون، ولعباد الله يذلون، وعن عبادة ربهم يستكبرون)). ينظر: اغاثة الامة ، ص ٣٣ .

(٣) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٣٤ .

(٤) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤١ .

(٥) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤١ .

بأمر، كما أنها ليست ناجمة عن جهل الطبيعة وعماها، من دون أن يكون للإنسان نصيب فيها، بل هي ظاهرات مادية اجتماعية، لم تلازم البشر دائماً، ولكنها تقع آنا، وتنقطع آنا أخر: تقع عندما تجتمع أسبابها ودواعيها، وتنقطع عندما تنتهي تلك المسببات والدواعي. ان كل شيء خاضع للتطور، يولد وينمو ويموت: تتجمع أسباب كافية لخلق حادث فيخلق ويتطور، ثم تتجمع أسباب تلاشيه فينحل ويندثر))[1]، فالمجاعة إذا ظاهرة مادية واجتماعية تقع بالأساس بفعل عوامل طبيعية ويمكن لها أن تستمر وتتوسع وتتعمق إذا ما صادف حدوثها عوامل سياسية واجتماعية وإدارية تعمل على ديمومتها[2]. اذن هو يحمل الإنسان تبعة تلك الأزمات لكن بطريق غير مباشر، أي ان الإنسان بظلمه وتعديه وجهله وسوء تصرفه حصلت تلك المجاعات وإن لم يباشرها بنفسه .

واشار المقريزي الى كون الأزمة من السنن الربانية والتي تتجلى كعقوبات الهية كونية للبشر بسبب بعدهم عن الله عز وجل، وعدم التزامهم لاوامره الشرعية واتيانهم لفرائضه، فتصيبهم تلك المحن جزاء بما كسبت ايديهم[3] .

و مع ايمان المقريزي المطلق بتأثير الأسباب العلوية في حدوث الازمة وزوالها[4] الا انه يلفت النظر الى ميزة مهمة امتاز بها الاقتصاد الاسلامي افتقدتها الاقتصاديات الوضعية التي تستند الى النظرة المادية المجردة، في حين ان الاقتصاد الاسلامي لا يستند الى تلك النظرة المادية المجردة، بل الى مستوى الجانب الايماني للمجتمع، الذي نصت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية

---

(١) المقريزي : اغاثة الأمة ، مقدمة الكتاب ، ص ٢١ ــ ٢٢ ؛ ان الأزمات وظواهر القحط والمجاعة والغلاء هي وقائع اقتصادية :
ــ لم تلازم البشر دوماً ولكنها تقع احياناً وتنقطع احياناً اخرى .
ــ تقع عندما تجتمع مسبباتها ودواعيها.
ــ تنقطع عندما تنتهي تلك المسببات والدواعي . ينظر : فاضل عباس الحسب : مذهب المقريزي ، ص ٤٥.

(٢) فاضل عباس الحسب : مذهب المقريزي ، ص ٤٦ و ٥٠ ؛ احمد ابراهيم عبد منصور : النظام الاقتصادي والاجتماعي ، ص ١٩ .

(٣) المقريزي : اغاثة الأمة ، ص٧١ ، ويستلهم المقريزي هذا الفهم من قوله تعالى : ﴿ ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ﴾ (سورة الروم : الآية ٤١) ، وهنا لابد من وقفة توضيح لامر هام، وهو ان حدوث الأزمات كسنة ربانية لا ينحصر حدوثها كعقوبة كونية نتيجة لمخالفة الناس لاوامر الله الشرعية فقط، وانما قد يكون حدوث الأزمات ابتلاء من الله لمجتمع ايماني ملتزم ومتمسك بالمنهج الرباني وذلك اختباراً وتمحيصاً لهم ليعلم الله سبحانه من يصبر من عباده ويحتسب ممن يجزع ويسخط بقضاء الله وقدره ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين الذين اذا اصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون ، اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة واولئك هم المهتدون ﴾ سورة البقرة : الآيات ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٤) اغاثة الامة ، ص ٣٣ ؛ السلوك ، ٧ / ١٤٥ ؛ المواعظ والاعتبار ، ١ / ١٩٧ ، ٣ / ٩ .

على انه معيار مهم جداً لرفاهية المجتمع ومستوى معيشته[١]، وفي هذا الصدد يقول سبحانه وتعالى: ﴿ ولو أن أهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون ﴾ [٢].

ان أول ما لفت المقريزي نظرنا إليه أخذه بمبدأ السببية واعتماده الأسس المادية في شرحه وتحليله لاسباب الازمات ونتائجها، ورفضه التفسير الجبري لها، لانه وجد ان الازمات مرتبطة باسباب يمكن تشخيصها وتحليلها وايجاد الحلول والمعالجات لها، فهي ليست شيئاً مفروضاً على الانسان من عل، وليست قدراً لا يمكن الفكاك منه، بل هي تحدث عندما تجتمع اسبابها ودواعيها، وتنحل وتختفي عندما تنتهي تلك المسببات والدواعي[٣] وهذا ما جعل فكره الاقتصادي في كتاباته التاريخية يتميز بالروح العلمية.

وهكذا ادرك المقريزي ان هناك اكثر من سبب في حدوث الازمة وان تلك الاسباب مترابطة ومتداخلة ومتشابكة الى درجة من التعقيد يصعب معها على الباحث ادراك أي من الاسباب كان له الدور في تأزيم الاوضاع في البلاد وادخالها مرحلة الازمة، وهذا واضح من خلال ربط المقريزي بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي واقتصادي واداري[٤] .

كما ادرك حقيقة هامة من سمات الازمة في مصر التي اصبحت سمة ملازمة لها كما ذكر المقريزي ذلك وأكدها الا وهي سمة استمرار الغلاء لسنين مع ان نقصان نهر النيل وعدم فيضانه يكون لسنة واحدة، ((هذه عادة بلاد مصر من الزمن القديم : اذا تأخر جرى النيل بها ان يمتد الغلاء سنتين))[٥] . اذ عاصر الازمة التي المت بالبلاد في سنة (٧٩٦هـ / ١٣٩٣م) وقد هاله ما شاهده في أثنائها، ولمس بنفسه اسبابها الحقيقية، وقد بدأت هذه الازمة حين توقف نهر النيل عن الزيادة ولم يصل الى حد الوفاء[٦]، فلم تروَ اكثر الاراضي بالمياه ولم تزرع ، وقد استمرت هذه

---

(١) احمد صالح الغامدي: الاراء الاقتصادية للمقريزي، ص ١٢٤ ــ ١٢٥ .

(٢) سورة الاعراف : الاية ٩٦ .

(٣) المقريزي : اغاثة الامة ، مقدمة الكتاب ، ص ٢١ ، ٣٤ ؛ نجمان ياسين : التفكير الاجتماعي والاقتصادي، ص ١٣٠.

(٤) نجمان ياسين : التفكير الاجتماعي والاقتصادي، ص ١٣٤ .

(٥) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٧٢ .

(٦) حد الوفاء يعني المقدار الكافي الذي يصل اليه منسوب مياه نهر النيل لارواء معظم الاراضي الزراعية في مصر، ولم يكن حد الوفاء لنهر النيل واحداً أو ثابتاً في العصور الاسلامية، بل نجده يتغير من قرن الى قرن آخر، مع ان كمية المياه التي تأتي مع الفيضان تكاد تكون متساوية من سنة الى أخرى، وكان يتزايد تزايداً مطرداً من عصر لآخر، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع مجرى النيل، وكذلك ارتفاع مستوى الارض على ضفتي النهر، بسبب تراكمات الطمى المجلوب مع الفيضان السنوي، أو بسبب اهمال الدولة لمشاريع الري والأرواء، ان تمام حد وفاء نهر النيل عندما يصل منسوب مياهه الى سبعة عشر ذراعاً فتنتفع البلاد، لانها الزيادة التي تروي جميع الاراضي الزراعية في مصر ، على حد ما ذكره المسعودي، وذكر ايضاً انه اذا أتم نهر النيل فيضانه ووصل مستوى منسوبه الى ستة عشر ذراعاً ، فعندها تكون ربع الارض غير مروية وتتعرض للعطش ومن ثم ينعدم المرعى ، ويكون ذلك صلاح لبعض الناس ، ويتوجب عندها أداء خراج

الازمة ناشبة اظفارها في جسد الدولة وتفاقمت لعدة سنوات مابين عامي (٧٩٦ ـــــ ٨٠٨هـ / ١٣٩٣ ــ ١٤٠٥م) فارتفعت اسعار كل شيء ، وحتى عندما فاض النهر في سنة (٨٠٨هـ / ١٤٠٥م) لم يجد الناس البذور اللازمة للزراعة لعدم توفرها في الاسواق أو لان الدولة كانت تحتكر تجارة الغلال وتتحكم باسعارها، مما أدى إلى تفاقم الأزمة وتعقيدها وحدوث المجاعة في البلاد[١]، فمات اكثر من نصف سكان مصر خلال هذه الأزمة، ونفقت الماشية وحيوانات العمل، وهذا دليل على استمرار الازمة في مصر لأكثر من سنة.

١ ـ العوامل الطبيعية :

أطلق المقريزي على العوامل الطبيعية اسم " الآفات السماوية " واشار الى اكثر الانواع شيوعاً وتأثيراً في حدوث الأزمة مثل انخفاض مستوى نهر النيل وعدم فيضانه في مصر، وانقطاع الامطار وانعدام سقوطها وحصول الجدب والقحط، او بسبب الآفات الزراعية كهجوم الفئران واسراب الجراد على الغلات والمحاصيل لتأتي عليها وتدمرها .

ان نهر النيل هو المصدر الوحيد لمياه الري في مصر تقريباً، والزراعة فيها تعتمد اعتماداً كلياً عليه، لان أمطارها الشتوية قليلة لا تكفي إلا لزراعة بعض المحاصيل الشتوية البسيطة، فإذا هبط عن حد الوفاء، أو كانت زيادة منسوب مياهه زيادة كبيرة أغرقت الأراضي وتضررت الزراعة كثيراً، أو استمر فيضانه لمدة زمنية أطول من المدة المفترضة فان ذلك يؤدي إلى تأخر الزراعة عن وقتها وما يتبع ذلك من فساد المزروعات وتعفنها[٢]، والواقع ان مصر تعرضت للعديد من الازمات والمجاعات الى حد ان محاولة سردها قد يوقعنا في التكرار الممل، ومن ثم سنعرض لأهم هذه المجاعات واخطرها واكثرها اثراً في مفاصل البلاد، وسوف الحق بالبحث جدولاً يضم الازمات التي تعرضت لها مصر التي اوردها المقريزي في كتابه اغاثة الامة .

فاذا علمنا ان القطاع الزراعي يشكل النسبة الكبرى في هيكل الاقتصاد المصري وله السيادة على القطاعات الاخرى كالتجارة بوصفه اكثر القطاعات الانتاجية مساهمة في عملية خلق

السلطان، وتسمى هذه الزيادة بـ (ماء السلطان) وعندها تجبى الدولة خراجها وهذا التقسيم لمناسيب الفيضان ظل سارياً حتى بداية القرن الثامن الهجري تقريباً . ينظر: المسعودي: مروج الذهب، ج ١/ ٢١١ ــ ٢١٢ ؛ وللاستزادة والتوسع حول موضوع حد الوفاء ومقياس نهر النيل، ينظر: احمد السيد الصاوي : مجاعات مصر الفاطمية، ص ٢٥ ــ ٢٩ ؛ محمد بركات البيلي : الازمات الاقتصادية ، ص ١١ ــ ٢١ .

(١) المقريزي: اغاثة، ص٧٢ ــ ٧٣ .

(٢) لقد ادرك المقريزي هذه الحقيقة اذ يقول : ((لولا ما جعل الله في نيل مصر من حكمة الزيادة في زمن الصيف على التدرج حتى يتكامل ري البلاد، وهبوط الماء عنها عند بدء الزراعة لفسد اقليم مصر وتعذر سكناه، لانه ليس فيه أمطار كافية، ولا عيون جارية تعم أرضه الا بعض إقليم الفيوم ..)) . ينظر: المواعظ والاعتبار، ١ / ١١٨ ؛ مجدي عبد الرشيد بحر : القرية المصرية ، ص ١٩٨ ــ ١٩٩ .

القيم المادية، وفي توفير فرص عمل للايدي العاملة من السكان، ادركنا حجم الازمات وشدتها التي مرت بها مصر عندما يتراجع الانتاج في القطاع الزراعي أو ينعدم، وما له من تأثير على بقية الانشطة في الاقتصاد المصري[١] .

فقد تعرضت مصر في زمن الدولة الاخشيدية لازمة اقتصادية شديدة استمرت لمدة تسعة اعوام متتابعة ابتدأت في سنة (٣٥٢هـ / ٩٦٣م) وانتهت عندما دخلت سنة (٣٦١هـ / ٩٧١م) حتى وصف المقريزي شدتها بقوله : ((ولم يقع مثل ذلك في الدولة الاسلامية ، وكان على امارة مصر حينئذ الاستاذ كافور الاخشيدي، فعظم الامر من شدة الغلاء))[٢] ، وكان ذلك بسبب قصور نهر النيل عن حد الوفاء ، ففي سنة (٣٥٢هـ / ٩٦٣م) انتهت زيادته الى خمسة عشر ذراعاً واربعة اصابع ، وقصر مد النيل في سنة (٣٥٣هـ / ٩٦٤م) فلم يبلغ سوى خمسة عشر ذراعاً واربعة اصابع[٣]، وبلغ في سنة (٣٥٤هـ / ٩٦٥م) اربعة عشر ذراعاً واصابع[٤]، وفي سنة (٣٥٥هـ / ٩٦٥م) كان مبلغ الزيادة اربعة عشر ذراعاً واصابع، وفي سنة (٣٥٦هـ / ٩٦٦م) كان مبلغ الزيادة اثنى عشر ذراعاً واصابع[٥] .

ولم يشر المقريزي في كتابه هذا الى حدوث ازمة اقتصادية كانت بسبب فيضان نهر النيل وزيادة منسوبه بشكل كبير زيادة تغرق الاراضي الزراعية وتدمر وسائل الري فتنعدم الزراعة وتحدث المجاعة، مع انه ذكر ذلك في كتبه الاخرى[٦] .

وتعد الاوبئة والامراض المعدية ولاسيما وباء الطاعون من اهم الاسباب الطبيعية لحدوث الازمات الاقتصادية، اذ تؤدي الى ارتفاع اسعار المواد والسلع ولاسيما تلك التي تستخدم في صناعة الادوية وتحضيرها ولاسيما تلك التي يحتاجها الناس في أثناء انتشار الاوبئة والامراض

---

(١) احمد ابراهيم منصور : النظام الاقتصادي والاجتماعي ، ص ٣١ .

(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٢ .

(٣) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤١ .

(٤) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤١ ــ ٤٢ .

(٥) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٢ .

(٦) في الحقيقة ان المقريزي اشار في عام (٨٠٧هـ / ١٤٠٤م) وفي عهد الناصر بن فرج بن برقوق الى زيادة منسوب نهر النيل، ولم يحدد عدد الاذرع التي وصلت اليها الزيادة ، واكتفى بالقول ((فكثرت زيادة النيل، وعم النفع به الاقليم)) ولم يشر الى الآثار المترتبة على تلك الزيادة، وذكر في كتابه السلوك الى ثلاث حوادث لفيضان نهر النيل بشكل كبير ، في الاعوام (٧٥٥هـ / ١٣٥٤م) ، وعام (٧٦٠هـ / ١٣٥٨م)، وعام(٧٦١هـ / ١٣٥٩م)، وما ترتب على ذلك من اضرار على الزراعة والبنى التحتية ومشاريع الارواء. ينظر: اغاثة الامة، ص٧٢ ؛ السلوك، ج٣ ، ق١ / ١٣ ، ٤٧ ، ٥٣ .

لزيادة الطلب عليها[١]، كما تؤشر تراجعات في الانتاج كماً ونوعاً لما لها من الاثر البالغ في تناقص اعداد السكان، وتزداد الازمة تعقيداً اذا ما تزامن حدوث الغلاء والوباء معاً، وربما يكون الغلاء أو المجاعة في الكثير من الاحيان سبباً في انتشار الاوبئة والطواعين أو تكون المجاعة نتيجة لهما في احيان أخر[٢] .

وشهدت مصر ازمة خطيرة المت بالبلاد بين عامي (٦٩٤ ـ ٦٩٥هـ / ١٢٩٤ ـ ١٢٩٥م) في عهد السلطان (كتبغا)، بسبب توقف نهر النيل عن الفيضان والزيادة والوصول الى حد الوفاء ايضاً فحلت المجاعة في البلاد، ومما زاد في خطورتها تزامن الوباء معها فقضيا معاً على عدد كبير من سكان البلاد[٣] ، ((فنزع سعر السكر والعسل ما يحتاج اليه المرضى، وعدمت الفواكه، وبيع الفّروج بثلاثين درهماً، والبطيخة باربعين، والرطل من البطيخ بدرهم، والسفرجل

(١) مما يدلل على زيادة الطلب على المواد والسلع التي تستخدم كعلاج طبي ووقائي من الامراض قول المقريزي : ((طلبت الادوية للمرضى، فباع عطار برأس حارة الديلم من القاهرة في شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين الف درهم، وبيع من دكان يعرف بالشريف عطوف من سوف السيسوفيين بمثل ذلك، وكذلك حانوت بالوزيرية، واخر خارج باب زويلة، بيع في كل واحد منها بنحو من مثل ذلك)) . ينظر: اغاثة الامة، ص ٦٥ .

(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٥٢ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ؛ السلوك ، ٤ / ٩٨ ، ١٤٢ ، ١٦٥ ، ١٧٩ .

(٣) ومما ذكره المقريزي عن اعداد الموتى من جراء المجاعة والوباء قوله : ((ثم اعيا الناس كثرة الموت، فبلغت عدة من يرد أسمه في الديوان السلطاني في اليوم ما ينيف عن ثلاثة الاف نفس . واما الطرحاء فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الارض بهم، وحفرت لهم الابار والحفائر والقوا فيها، وجافت الطرق والنواحي والاسواق من الموتى)). ينظر: اغاثة الامة ، ص ٦٥ .

ثلاث حبات بدرهم، والبيض كل ثلاث حبات بدرهم، وتزايد القمح الى مائة وتسعين الاردب[١]، والشعير الى مائة وعشرين، والفول والعدس الى مائة وعشرة دراهم الاردب))[٢] .

ومن العوامل الطبيعة الاخرى التي أشار إليها المقريزي ما كان يصيب المحاصيل الزراعية من هبوب الرياح والعواصف ولاسيما الرياح الحارقة التي تعصف بالمزروعات والمحاصيل، كالذي حصل في سنة (٦٩٥هـ / ١٢٩٥م) وما فاقم الامر ان مصر كانت تمر بازمة اقتصادية بسبب قصور نهر النيل عن حد الوفاء منذ سنة (٦٩٤هـ / ١٢٩٤م) واهلها بانتظار قدوم المحصول الجديد وكان قد قرب من اكتماله ونضجه فجاءت ريح قوية من بلاد برقة من جهة الغرب وهبت وهي تحمل تراباً غطى جميع المزروعات فاحرقتها وافسدتها، وتضررت ايضاً المحاصيل الصيفية التي كانت في بدء زراعتها كالارز والسمسم وقصب السكر وكل ما كان مزروع على جوانب السواقي، مّما ادى الى ارتفاع اسعارها[٣] .

وتعد الآفات الزراعية من العوامل الطبيعية المسببة للازمات الاقتصادية في مصر فقد كانت الفئران تكثر في بعض السنوات بدرجة مخيفة فتتلف المحاصيل وتهدر جانباً كبيراً منها، فضلاً عن انها تنقل الطاعون وتنشره بين الانسان والحيوان فيهلك الوباء اعداداً كبيراً منهم، فتتعطل القوى المنتجة في البلاد الامر الذي كان يضر بالاقتصاد ويساعد على حدوث الازمة الاقتصادية، ففي سنة (٣٤١هـ / ٩٥٢م) كثر الفأر في اعمال مصر، واتلف المحاصيل الزراعية واشجار الكروم، وتزامن ذلك مع قصور نهر النيل ، فارتفعت الاسعار واشتد الغلاء واستمر وتعاظم امره

---

(١) الإردب: جمعه أرادب، قال الأزهري: الإردب مكيال معروف لأهل مصر، يقال إنه يأخذ أربعة وعشرين صاعا من الطعام بصاع النبي ﷺ . والقنقل: نصف الإردب. قال: والإردب أربعة وستون منا بمن بلدنا. والدولة الإسلامية قد أقرت التعامل بالإردب في عصر الفاروق عمر ﷺ ، والإردب ينقسم إلى قسمين كما ذكره الدكتور محمد الخاروف محقق كتاب (الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان) لابن الرفعة الأنصاري المتوفى سنة ٧١٠ هـ . الأول: الإردب المصري في زمن الفاروق ﷺ ، الإردب = ست ويبات، والويبة العمرية = ١١ لترا أو ما يزن ٨. ٦٩ كيلو غراما من القمح، إذن الإردب = ٦٦ لترا، أو ٥٢، ١٤٠ كيلو غراما من القمح . والإردب المصري في زمن الفاروق ﷺ يقابل الجريب، والمدي في العراق والشام. والثاني: الإردب المصري " الأسيوطي " الرسمي. والإردب= ست ويبات، والويبة المقصود بها الويبة الكبيرة = ٣٣ لترا، أو ما يزن ٢٥ر١ كيلو غراما من القمح. إذن الإردب = ١٩٨ لترا، أو ٦ و١٥٠ كيلو غراما من القمح. فتبين من ذلك أن الإردب العمري= ٦٦ لترا، وأن الإردب الأسيوطي = ١٩٨ لترا، ويساوي الإردب العمري = ٥٢ كيلو غراما و١٤٠ غراما، ويساوي الإردب الأسيوطي= ١٥٠ كيلو غراما وست غرامات. عبد الله سليمان المنيع : بحث في تحويل الموازين، ع٥٩ ، ص ١٧٠ ــ ١٧٢ .

(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٦٣ .

(٣) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٦٢ ــ ٦٣ .

في سنة (٣٤٣هـ / ٩٥٤م) حتى فقدت الكثير من المحاصيل ولاسيما القمح[١]. وتعرضت مصر للازمات بسبب افات اخرى كالجراد والدود[٢] والحشرات التي لم تكن اقل خطورة من الفئران .

واسهمت العوامل المناخية المتذبذبة والمتقلبة كسقوط المطر الشديد والبَرد والثلوج باصابة المحاصيل الزراعية باضرار كبيرة ادت الى ضعف المحصول او قلته او انعدمه، وترتب على ذلك ارتفاع الاسعار وحدوث الازمات الاقتصادية[٣] . واضرت بالثروة الحيوانية اضراراً فادحة ولاسيما الاغنام لضعف قدرتها على تحمل الاجواء المناخية القاسية برداً وحراً، او الحيوانات التي لا توضع في اماكن تقيها البرد والأمطار والثلوج ، واسهمت الظروف الاقتصادية السيئة التي عمت البلاد والتي اصابت الفلاحين بشكل كبير في تناقص اعداد الحيوانات وموتها بسبب عدم وجود المراعي والاعلاف التي تتغذى عليها[٤] .

ومن الكوارث الطبيعية التي اسهمت في حدوث الازمة ايضاً في مصر، كثرة نفوق الحيوانات وهي التي لها اهمية كبيرة في اعمال الزراعة المختلفة انذاك فضلا عن كونها ثروة مهمة من ثروات البلاد، وقد تعددت اسباب هذه الكارثة، التي كان من اهمها انتشار الاوبئة بين الماشية، خصوصاً بين الابقار التي كان عليها مدار الزراعة، فذكر المقريزي ان الازمة التي تعرضت لها الدولة الايوبية في سنة (٥٩٦هـ / ١١٩٩م)، ((ولم تعمر الجسور ولا مصالح البلاد لعدم البقر، فانها فقدت حتى بيع الرأس الواحد بسبعين ديناراً، والهزيل بستين ديناراً))[٥] ، ولم تزرع اكثر الاراضي الزراعية في البلاد لموت اعداد كبيرة من الفلاحين، ولنفوق اكثر الحيوانات باختلاف انواعها، وارتفعت اسعارها حتى بيع الفروج الواحد بدينارين ونصف[٦]، وذكر في الازمة التي

---

(١) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٠ ــ ٤١ ؛ وينظر : اتعاظ الحنفا ، ٢ / ١٨٢ ؛ المواعظ والاعتبار ، ١ / ٨٧.

(٢) اشار المقريزي عند حديثه عن الازمة التي حدثت في سنة (٥٩٦هـ / ١١٩٩م) الى ان الدودة اتت على المحاصيل الزراعية كلها وكان ما قد زرع انذاك قليل لانتشار الوباء بين الناس والحيوانات وفتكه بهما، مما زاد الازمة سوءاً . ينظر : اغاثة الامة ، ص ٥٩ ؛ السلوك ، ٧ / ٣٥١ ، ٣٥٨ .

(٣) للتوسع والمزيد، ينظر: عثمان علي محمد عطا: الازمات الاقتصادية في مصر، ٨٤ ومابعدها .

(٤) كان لهبوب الريح وسقوط المطر والبرد في عام (٧٣٨هـ / ١٣٣٧م) موت الزرع وهلاك اغنام كثيرة ، وفي عام (٧٤١هـ / ١٣٤٠م) هبت ريح شديدة قلعت اشجار النخيل، وهدمت بيوت كثيرة، اعقبها سقوط مطر شديد لدرجة انه اهلك اغناماً كثيرة ، وسقطت الامطار والثلوج في عام (٧٤٥هـ / ١٣٤٤م) بشكل ادت الى فساد الزرع، وهلاك كثير من الحيوانات. المقريزي : السلوك ، ج٢، ق٢ / ٤٥٣ و ٥١٤ ؛ ج٢، ق٣ / ٦٧٣.

(٥) اغاثة الامة ، ص ٥٩ .

(٦) المقريزي : اغاثة الامة ، ٦٠ .

تعرضت لها الدولة المملوكية في سنة (٨٠٦هـ / ١٤٠٤م) انتشار الوباء الذي يطلق عليه الموتان بين الابقار حتى عز وجودها وارتفعت اسعارها بشكل كبير[١] .

ولم يشر المقريزي الى حدوث أية ازمة اقتصادية في العصر الطولوني، ويبدو ان ذلك راجع الى انتعاش الحالة الاقتصادية انتعاشاً كبيراً في هذا العصر بسبب السياسة الزراعية الرشيدة والناجحة التي اتبعها احمد بن طولون وخلفاؤه من بعده، وتمثلت بتحسين احوال الفلاحين وتقديم الخدمات لهم كامدادهم بالبذور وغيرها ، وتحسين انظمة الري ووسائله، ورفع مستوى الانتاج بزيادة الرقعة المزروعة ، مما ادى الى حدوث نهضة زراعية كبرى، ووفرة في الانتاج الزراعي، وشيوع الرخاء[٢]. وعلى الرغم من حدوث بعض الكوارث في هذا العصر بسبب العوامل الطبيعية، الا ان الازدهار الاقتصادي والرخاء التي كانت تشهده مصر انذاك كان له اثره الكبير في عدم وصول الاوضاع الاقتصادية الى مرحلة الازمة . وهذا خير دليل على صدق المقريزي وصحة ما ذهب اليه من ان اكثر الازمات التي حدثت في العصر المملوكي كانت لاسباب وعوامل بشرية اكثر منها طبيعية[٣]، صحيح ان الازمة تبدأ بسبب عامل طبيعي كقصور نهر النيل وعدم بلوغه حد الوفاء الا ان تفاقمها وزيادة حدتها يرجع الى عوامل بشرية سناتي على ذكرها لاحقا .

واذا كان للكوارث الطبيعية مثل فيضان النيل او قلة جريانه أثر كبير في حصول القحط والمجاعات والغلاء فان مما زاد في صعوبتها وقسوتها غياب السياسة الاقتصادية الفعالة للدولة، وسوء الادارة الاقتصادية والفساد الاداري وعدم عنايتها بعمارة الارض واستصلاحها ومشاريع الري والارواء، اذ ان ظاهرة القحط والغلاء يمكن ان تزول اذا ما سارعت الدولة الى اتخاذ الاجراءات الاقتصادية الرشيدة لتطويق الأزمة وحلها [٤].

ثانياً : الأسباب البشرية :

إن القراءة التاريخية للازمات الاقتصادية في مصر ولاسيما في العصر المملوكي تظهر أن الأسباب الحقيقية هي الأسباب البشرية التي كانت تكمن في الفساد الإداري وشيوع ظاهرة شراء الوظائف والمناصب، وإهمال عناصر الإدارة كالتخطيط ووضع السياسات، وسوء اختيار القيادات

(١) اغاثة الامة ، ص ٧٣ ؛ عن وباء الموتان واثره على الانسان والحيوان ، ينظر : المواعظ والاعتبار، ١ / ٨٨.
(٢) محمد البيلي : الازمات الاقتصادية، ص ٥٥ و ٥٦ ؛ عثمان علي عطا : الأزمات الاقتصادية ، ص ١٨ ــ ١٩.
(٣) عندما يصل المقريزي الى ذكر المجاعات والأزمات التي حدثت في عصره (عصر المماليك البحرية والجراكسة) (٦٤٨ــ ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ــ ١٥١٩م) فانه يوضح ان ذلك بخلاف ما ذكر سابقاً ، أي أن تلك المجاعات التي حدثت في عصره ليست أسبابها بالدرجة الأولى آفات طبيعية وانما هي أفعال الإنسان وظلمه وتعديه . ينظر: إغاثة الأمة ، ص ٧١ .
(٤) فاضل عباس الحسب : مذهب المقريزي ، ص ٤٤ ــ ٤٥.

للمناصب المهمة والعليا، وإهمال السياسة الرقابية للدولة ومتابعة تنفيذ القرارات والقوانين الصادرة منها.

ـ الفساد الاداري وشيوع الرشوة :

فقد عدَّ المقريزي الفساد الاداري احد اهم الاسباب البشرية التي ادت الى خراب مصر والشام وتدهور دولة المماليك وحدوث المجاعات وتأصل الغلاء في معايش الناس، فانتشار الرشوة في الدولة ادى الى وصول اشخاص الى مناصب مهمة وعليا في الدولة لايستحقونها وغير جديرين بها، مقابل مبالغ معينة من الاموال، فتضعضعت مناصب كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة، وفقدت قيمتها ومكانتها[١]، وما ان يتولوا المناصب حتى يضعوا نصب أعينهم تعويض الاموال التي دفعوها لتوليهم هذه المناصب، فيمدوا أيديهم الى اموال الناس بفرض الضرائب والمكوس الجائرة عليهم[٢] ، وعندما كثرت المغارم وتنوعت المظالم اختلت احوال الناس المعيشية اضطروا لترك اراضيهم الزراعية وهجرتهم لاماكن عديدة، والنتيجة هي قلة الانتاج الزراعي وعجزه عن مواجهة تيار الطلب او الإنفاق الخاص والعام ، وانخفاض معدلات الجباية وانعكس ذلك على انخفاض ايرادات الدولة المالية [٣] .

ـ التضخم وارتفاع الاسعار .

استخدم المقريزي لفظة (الغلاء) عوضاً عن لفظة (التضخم) التي تعني عنده بانها الارتفاع المستمر والدائم للاسعار، ولذلك نجده يقول: ((صار الغلاء بينهم كانه طبيعي لا يرجى زواله))[٤]، وقوله : ((وتزايد سعر الغلال))[٥]، وهذا الاستخدام يكاد يكون متطابقاً مع مفهوم التضخم وتعريفه المعاصر الذي يعني الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي[٦] .

فقد اكد المقريزي على دور المعروض من النقود واثر ذلك على المستوى العام للاسعار، فقد اوضح بجلاء ان كثرة النقود ولاسيما ذات المعدن الرخيص (الفلوس) ادت الى ارتفاع مستويات الاسعار، وان الزيادة في قيم المواد والسلع راجع الى انخفاض القوة الشرائية للعملة

---

(١) المقريزي: اغاثة الامة، ص ٧٣ ؛ احمد صالح الغامدي: الآراء الاقتصادية للمقريزي، ص ١٠١ .

(٢) المقريزي: اغاثة الامة، ص ٧٤ .

(٣) المقريزي: اغاثة الامة، ص ٧٤ .

(٤) المقريزي : السلوك ، ٤ / ٢٢٦ .

(٥) المقريزي : السلوك ، ٤ / ٥١٠ .

(٦) الغامدي : الاراء الاقتصادية للمقريزي ، ص ٢٧٢ .

الرخيصة المعدن، في حين ان من ينظر الى قيم المواد والسلع وفق العملة الذهبية (الدينار) والفضية (الدرهم) لايجد ان هناك ارتفاعاً كبيراً في أسعارها أو غلاءً [١] . وقد اكد دور الدولة في الاكثار من ضرب الفلوس الذي ادى الى رخص قيمتها في التبادل امام العملات الاخرى وانخفاض قوتها الشرائية[٢].

لقد كان النقد المتداول الذي تقوم به الاعمال واثمان المبيعات في مصر هو الذهب خاصة[٣]، واما الفضة فقد كانت تتخذ حلياً واواني، وقد يضرب القليل منها كنقد للمعاملات التي يحتاج اليها في اليوم لنفقات البيوت، وكان اول تعامل بها في ايام الدولة الفاطمية، ((ثم اشتهر في كتب الاخبار أن الفضة صارت تضرب نقوداً بمصر، وانها سميت بين الدراهم باسم المسودة، ويسمونها ــ اهل مصر ــ الورق))[٤]، ومنذ ذلك الوقت ضربت الفضة نقوداً في مصر، واخذت الفضة بالرواج كنقد رديء الى جانب الذهب مع مجيء الدولة الايوبية، فقد أمر السلطان الكامل محمد الأيوبي في سنة (٦٢٢هـ / ١٢٢٥م) بضرب دراهم ثلثيها فضة والثلث الاخر نحاس، وان لا يتعامل الناس الا بها، ولم تلبث هذه الدراهم ان حلت محل الدنانير الذهبية وطردها من التعامل[٥]، وانتشر استعمالها في مصر والشام بقية العصر الأيوبي، ثم ازداد تداولها في العديد من الانشطة الاقتصادية في عصر المماليك وراجت رواجاً قل امامها تداول الذهب، حتى اصبحت اثمان كل المبيعات وقيم كل الأجور والعملة الوحيدة التي يجبى بها الخراج[٦] .

ودخلت النقود النحاسية الى السوق واحتلت مكانتها في التعاملات المالية شيئاً فشيئاً ، كما هو حال دخول النقود الفضية في التعاملات ، وذلك للحاجة اليها من اجل التبضع بها لشؤون

---

(١) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ١١٠ .

(٢) المقريزي : السلوك ، ٤ / ٢٧ .

(٣) قال المقريزي: ((واما مصر من بين الامصار فما برح نقدها (المنسوب الى قيم الاعمال واثمان المبيعات) الذهب خاصة، كل سائر دولها جاهلية واسلاماً)) ، ثم يوضح كيف ان معاملة مصر بالذهب اذ يسرد احصائيات عن المبالغ التي جبي بها خراج مصر، ويعقب على ذلك بقوله: ((ولولا خوف الاطالة لسردت الأخبار التي توضح أن معاملة مصر مازالت بالذهب فقط، وهو ما يقوم منه سفر ضخم)). المقريزي: اغاثة الأمة ، ص ٩٢ و ٩٣.

(٤) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٩٥ .

(٥) ان توصل المقريزي الى مسألة ان النقد الرديئ يطرد النقد الجيد من التعامل والتداول النقدي في الدولة، يعني توصله الى قانون النقد قبل الانكليزي غريشام (١٥١٩ ــ ١٥٧٩م) الذي سجل باسمه (Gresham's Law) ينص على النقود الرديئة (الارخص معدناً) تطرد النقود الجيدة (الاغلى معدناً) من التداول . ينظر: عادل فليح العلي واحمد ابراهيم منصور : ظاهرة التضخم ، مج٢٢ ، ع٦٠ ، ص ٦٥ ؛ احمد ابرهيم منصور : النظام الاقتصادي والاجتماعي ، ٣٦ .

(٦) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٩٥ ــ ٩٦ .

المنازل الصغيرة الثمن أي لشراء الاشياء الصغيرة التي لا تسمو قيمتها الى ان تباع بدرهم أو بجزء منه كالخضر والبقول ونحوها[١] .

وذكر المقريزي ان ضرب الفلوس قد كثر منذ ايام الكامل الايوبي، فكان الدرهم الكاملي يصرف بثمانية واربعين فلساً، ومع توالي السنين وتتابع الازمات، اكثر السلاطين المماليك من ضرب الفلوس النحاسية، فكثرت حتى صار التعامل بها منذ عام (٦٩٥هـ / ١٢٩٥م) يتم بالميزان، وان يكون الفلس زنة درهم، ثم نودي على الرطل بدرهمين، وكان هذا اول ما عرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزناً لا عدداً [٢].

وهكذا كان الحال حتى ايام السلطان الظاهر برقوق، الذي كان محباً لجمع المال وتحقيق الارباح، فاكثر من ضرب الفلوس النحاسية، وبعث الى بلاد الفرنجة لجلب النحاس الاحمر لضربها، وضمن دار الضرب بمدينة القاهرة مقابل مبلغ من المال، واتخذ في مدينة الاسكندرية دار ضرب لسك الفلوس، فكثرت الفلوس بايدي الناس كثرة بالغة، وراجت رواجاً صارت من اجله هي النقد الغالب في البلد[٣]، واصبحت تستخدم في كل التعاملات المالية الكبيرة منها والصغيرة [٤]، ان زج كتلة نقدية كبيرة من الفلوس يتم التعامل بها وزناً، ادى الى ارتفاع المستوى العام للاسعار، إذ إن هذا الأخير محكوم بعوامل هي، كمية النقود، وسرعة تداول النقود، وكمية السلع والخدمات المعروضة بالأسواق .

اما عن سرعة تداولها فإن الارتفاع في المستوى العام للاسعار، من شأنه ان يؤدي الى زيادة سرعة تداول النقود، وهو رد فعل طبيعي باستبدال نقود تنخفض قيمتها بسرعة بسلع وبضائع، وهذا يستدعي من جانب الدولة زيادة كمية النقود .

ان الزيادة السريعة في عرض النقود، يعد من اهم الاسباب التي تؤدي الى ارتفاع الاسعار، وهذا ما حصل للفلوس التي كثرت بشكل كبير بايدي الناس، وراجت رواجاً حتى صارت هي النقد الاكثر تعاملاً في البلاد [٥] .

---

(١) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٩٦ ـــــــ ٩٧.

(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٩٩ ــ ١٠٠ .

(٣) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ١٠١ .

(٤) ذكر المقريزي انواع التعاملات المالية التي كانت تتم بواسطة الفلوس بقوله : ((أن الذي استقر عليه امر الجمهور بإقليم مصر عليه في النقد : الفلوس خاصة، ويجعلونها عوضاً عن المبيعات كلها من اصناف المأكولات وانواع المشروبات وسائر المبيعات، ويأخذونها في خراج الارضين وعشور اموال التجارة، وعامة مجابى السلطان، ويصيرونها قيماً عن الاعمال جليلها وحقيرها، ولا نقد لهم سواها ولا مال الا اياها)).
المقريزي : اغاثة الامة ، ص ١٠٧ .

(٥) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ١٠١ .

وبمرور الوقت تراجعت قيمة النقود النحاسية كثيراً ، مما دفع التجار الى سحب النحاس من مصر والاتجار به كسلعة مع بلاد شمال افريقية والحجاز واليمن والهند في المدة بين عامي (٨٢٢ ــ ٨٤٣هـ / ١٤٢٠ ــ ١٤٤٠م) بسبب ارتفاع سعر النحاس هناك[١] .

والمقريزي واحد من بين المؤرخين الذي اشاروا الى اثر النقد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وارجع اسباب حدوث بعض الازمات والمجاعات الى عامل النقد، ويرى احد الباحثين ان المقريزي بآرائهِ في هذا المجال ((قد فتح باباً جديداً في الحياة الاقتصادية، واسهم في وضع اسس النظرية الكمية في النقد، تلك النظرية التي اخذ بها كثير من العلماء، وتناقلوها جيلاً بعد جيل، وادخلوا عليها جملة من التحسنيات والاضافات حتى انتهت الى الشكل الذي صاغها فيه العالم " فيشر " عام ١٩١١))[٢] .

ـ كثرة المصادرات والضرائب وارتفاعها وتعدد المظالم وتنوعها :

اشار المقريزي الى كثرة المصادرات والضرائب المفروضة وتزايدها، وشيوع الظلم والجور من قبل عمال الجباية للناس واستغلالهم للمنصب ادى الى اثقال كاهل الفلاح واستنزاف كل مدخراته، وبالتالي عجزه عن زراعة ارضه، وهجرة اهل الريف وتفرقهم في البلاد ولاسيما الى المدن العامرة بالسكان بحثا عن العمل وتركهم لقراهم والذين يمثلون في مجملهم أيدٍ عاملة زراعية، مما يعني افراغ الريف من الايدي العاملة، وانخفاض مستوى الانتاج الزراعي، وانعكس ذلك على ايرادات الدولة المالية التي انخفضت لقلة الجباية من الخراج الذي يعد اهم الموارد المالية للدولة[٣]، وهذا يعني ان الضرائب والمصادرات التي كانت تتم لم تكن تذهب الى بيت المال وانما الى جيوب الأمراء والولاة، وفي المقابل أدت الهجرة الى تزايد اعداد السكان في المدن فانخفضت الأجور فيها لتزايد المعروض من الايدي العاملة، وارتفعت اسعار السلع والخدمات لكثرة الطلب عليها .

وقد تعرض المقريزي لاثر الاجور على عرض العمل حين تحدث عن المظالم التي كان يتعرض لها الفلاحون والتي تجلت في ما يسمى بـ (السخرة) إذ كانوا يسخرون في عمارة الجسور والترع راغمين من دون مقابل مالي مما كان سبباً في هجرتهم من بلدانهم[٤]، واذا كان انخفاض الاجر يؤدي الى انخفاض عرض العمل فإن السخرة من دون أي اجر تؤدي الى تلاشي عرض العمل بالكلية، إذ إن انخفاض كمية الأجر الى ان تصبح صفراً سوف يقابلها انخفاض كمية

---

(١) المقريزي : السلوك، ٤ / ٦٢٩ ، ٦٤٢ ، ٦٧٨ ، ٧٩٤ ، ٩٤٣ .

(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، مقدمة الكتاب ، ص ٣١ ــ ٣٢ .

(٣) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٧٤ .

(٤) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٧٦ ؛ ولم تسلم النساء من اعمال السخرة ايضاً . ينظر : المواعظ والاعتبار ، ٣ / ٣٨٥ .

المعروض من العمل الى الصفر ايضاً، وقد ظهر ذلك في صورة الهجرة الجماعية المتزايدة للفلاحين من الارياف في عهد المقريزي[١] .

ـ السياسية الاحتكارية لأهل الدولة :

لقد افاض المقريزي في الحديث عن ملكية الارض الزراعية بوصف القطاع الزراعي هو القطاع الاهم للثروة وكمورد مهم لخزينة الدولة من خلال ضريبة الخراج آنذاك، ولكونها تعد المصدر الاول والاهم لاحداث الفوائض الاقتصادية في ذلك المجتمع الزراعي بالدرجة الاولى[٢]. ويتضح انه لم يكن هناك عدالة في توزيع ملكية الانتفاع بالاراضي الزراعية، نظراً للنظام الاقطاعي الذي ساد تلك الفترة والذي قصر ملكية الانتفاع بالارض الزراعية على الامراء والاجناد في الدولة المملوكية [٣].

ويفهم من كلام المقريزي ان أكثر الأراضي الزراعية المعمورة في مصر كانت بيد " اهل الدولة "، اذ يقول : ((ان ارض مصر كانت اربعة وعشرين قيراطاً فيختص السلطان منها باربعة قراريط، ويختص الاجناد بعشرة قراريط، ويختص الامراء بعشرة قراريط))[٤]، وهذا ماخلق تفاوتاً كبيراً في توزيع ملكيات الاراضي الزراعية اذ اصبحت النسبة الاكبر من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة بيد اهل الدولة من السلطان والامراء والاجناد مع قلة عددهم مقارنة مع العامة من الشعب الذين اصبح ما بايديهم من الارض قليلاً بالمقارنة مع عددهم الكبير، وهذا الامر مكن اهل الدولة من السيطرة بنسبة كبيرة من الانتاج الزراعي وبالتالي احتكاره .

وذكر المقريزي ان من اسباب حدوث الازمات السياسة الاحتكارية التي سار عليها رجال الدولة، من اصحاب المناصب العليا من الامراء والقادة وغيرهم الذين كانوا يحتكرون تجارة الغلال، اذ اصبحوا تجارا للغلات يبيعونها للناس بما حددوا من الاثمان، طمعا في جمع الثروات الضخمة، ولتأمين نفقاتهم البذخية والسرفية[٥] ، ولم يقتصر الاحتكار على رجال الدولة من القادة

---

(١) الغامدي: الآراء الاقتصادية للمقريزي، ص ١٠٤ .

(٢) المواعظ والاعتبار ، ١ / ١٥٠ ؛ فاضل عباس الحسب : مذهب المقريزي ، ص ٤٢ ؛ الغامدي: الآراء الاقتصادية للمقريزي، ص ١٥٦ .

(٣) عرف الاقطاع الحربي على يد الدولة الايوبية، وذلك عندما تولى اسد الدين شيركو الوزارة الغى نظام الضمان أو القبالة واقطع ارض مصر لقواد الجيش والجنود الذين اتوا معه من الشام، وانتقل نظام الاقطاع الى الدولة المملوكية كما انتقل الى الايوبين من الدولة الزنكية التي انتقل اليها من الدولة السلجوقية. للاستزادة والتوسع ينظر: احمد صادق سعد: تاريخ مصر ، ص ٢٦٩ ؛ سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصري ، ص ٥ وما بعدها.

(٤) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ١ / ١٦٥ ـــــــ ١٦٦ .

(٥) المقريزي: اغاثة الامة، ص٧٦ .

والامراء بل تعداه الى دخول السلاطين المماليك ميدان التجارة، واستخدام سلطتهم السياسية من اجل تحقيق ارباح كبيرة لهم[١]، واوضح ان احتكار اهل الدولة للانتاج الزراعي بيعاً وشراءً من اهم اسباب حدوث الغلاء ووقوع المجاعات، لانهم لا يبيعون الا بالسعر الذي يحددونه ووفق ما يشتهون[٢] ، وهذا الامر ينطبق على الفرد المستهلك والمزارع لحاجتهما معا اليه .

ويفهم من هذا ان دخول اهل الدولة في حقل الإنتاج الزراعي واحتكارهم لتجارة الغلال راجع الى ان الأراضي الزراعية أصبحت ملكيتها بيد رجالات الدولة، بدليل قول المقريزي: ((ان اراضي مصر كلها صارت تقطع للسلطان وامرائه واجناده))[٣] ، وهذا ادى الى ان تصبح النسبة الاكبر من الانتاج الزراعي بيد اهل الدولة[٤]، وهو ما مكنهم من اتباعهم السياسة الاحتكارية فضلاً عن استخدامهم لسلطتهم السياسية في القيام باحتكار المحاصيل الغذائية وانتظار اوقات الغلاء لطرحها في الاسواق بالاسعار التي يحددونها، فترتفع الاسعار ويحدث الغلاء وتقع المجاعة .

ولم يقتصر احتكار اهل الدولة على المحاصيل الزراعية بل تعداها الى احتكار عوامل الانتاج، اذ لجأ ارباب الاقطاعات بحكم امتلاكهم للاراضي الزراعية الواسعة واحتكارهم لها الى زيادة اجرتها، حتى وصلت اجرة الفدان الواحد الى عشر امثاله خلال مدة خمسة أو ستة عقود من الزمن[٥]، فضلاً عن احتكارهم للبذور بحكم كونهم اكبر مالكي للاراضي الزراعية وللانتاج الزراعي، وقد بين المقريزي اثر هذا النوع من الاحتكار الذي يتسبب في التضخم وغلاء الاسعار وعدم عودتها الى وضعها الطبيعي بعد انتهاء الازمة، فارتفاع اجرة الارض الزراعية يؤدي الى ارتفاع كلفة الغلة على صاحب الارض، فضلاً عن ثمن البذور، واجور العمال الذين يعملون في وقت زرع البذور وحصاد الغلة[٦] . ويعلق احد الباحثين على نص المقريزي هذا بقوله : ((يقرر المقريزي من خلال النص السابق كيف ان سعي المحتكر لعوامل الإنتاج إلى تحقيق إيراد غير عادي عن طريق رفع أسعار تلك العوامل، يعني زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي حرمان المستهلك من الحصول على سلعة يتساوى سعرها مع نفقة إنتاجها الحقيقية أو تقرب منها، وهذا يعني بوضوح انخفاض المستوى المعيشي للمستهلك وهو ما عبر عنه المقريزي بقوله : ((انه بهذا الاعتبار لا

---

(١) المقريزي : السلوك ، ٤ / ٦٤٧ ، ٧٩١ ـــــــ ٧٩٢ ؛ اغاثة الامة ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ .

(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٧٢ .

(٣) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ١ / ١٨٣ .

(٤) ذكر المقريزي : ((احتكار الدولة الاقوات ومنع الناس من الوصول اليها الا بما احبوا من الاثمان)) . المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٧٢ .

(٥) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٧٦ .

(٦) المقريزي : السلوك ، ٤ / ٢٧ ، ٦ / ١٧١ .

يرجى الرخاء بمصر))[١] ، وهذا يعني ان لاحتكار عوامل الانتاج دوراً كبيراً في تعميق مشكلة تضخم الاسعار في مصر[٢] .

ولقد اسهم الاحتكار في التخريب الاقتصادي واعاقة حركة التنمية في البلاد ، فقد ادى الى تخريب معظم الاراضي الزراعية وتعطيلها عن الزراعة ، وعجز اصحاب الاراضي من زراعتها لغلاء البذور ، وهلاك الدواب ، وقلة المزارعين لموت اكثرهم بسبب الفقر وشدة السنين او هجرتهم الى مناطق عدة في البلاد[٣] .

ـــ احتكار التجار للقوت وتلاعبهم بالأسعار :

وكان لتلاعب التجار والباعة بالأسعار من خلال احتكارهم للمواد الغذائية اثره في حدوث ازمات مفتعلة، وان كانت اخف وطأة من احتكارات اهل الدولة لكثرة عدد التجار والبائعين لتلك المواد، وكانت تتفاقم ويزداد شرها اذا ما كان الحكام على درجة من الضعف أو سوء السياسة تدعو التجار الى الاستهانة بهم وعدم الخوف من بطشهم، لكن ما ان تشمر الدولة عن ساعد الجد وتأخذ هؤلاء التجار والبائعين المتلاعبين بالشدة حتى تعود المياه الى مجاريها فتخفض الاسعار وتنتهي الازمة[٤]. فقد استغل بعض التجار واصحاب الاموال الناس في اوقات الازمات وحاجتهم الى الطعام، فيخفونه ليبعونه لهم بالسعر الذي يريدون، لتزداد ارباحهم زيادة فاحشة، فقد بلغت ارباح الواحد من التجار في أثناء ازمة سنة (٦٩٤ ــ ٦٩٥هـ / ١٢٩٤ ــ ١٢٩٥م) في عهد السلطان كتبغا ما بين مائة ومائتي درهم[٥] ، وذكر المقريزي في الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عهد الدولة الايوبية وحكم العادل ابي بكر بن ايوب في سنة (٥٩٦هـ / ١١٩٩م)، ان العديد من كبار التجار ظن انها ازمة ستستمر لسنوات طويلة فامتنعوا عن بيع ما لديهم من الغلات واحتكروها طمعاً منهم بارتفاع اسعارها اكثر لتزيد ارباحهم، وشاء الله سبحانه وتعالى ان تكون الأزمة قصيرة وحل الرخاء في البلاد، ففسدت غلاتهم واعتراها السوس كلها، ولم ينتفعوا بها والقوها، ومات بعضهم شر ميتة في اعقاب ما حل بماله [٦] .

ولقد حقق التجار واصحاب الاموال والباعة ارباحاً كبيرة في اوقات الازمات بسبب استغلالهم للناس وبيعهم الغلات بالسعر الذي يرضيهم فجمعوا ثروات هائلة، وذكر المقريزي قصة

---

(١) الغامدي : الآراء الاقتصادية للمقريزي ، ص ١٨٣ .
(٢) المقريزي : السلوك ، ٤ / ٢٧ .
(٣) المقريزي: اغاثة الامة، ص٧٦ ــ ٧٧ .
(٤) محمد بركات البيلي : الازمات الاقتصادية ، ص ٢٧ .
(٥) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٦٦ .
(٦) اغاثة الامة ، ص ٦٠ .

أحد التجار المحتكرين الذي كان لديه ((ستمائة أردب باعها بسعر مائة وخمسين الاردب وبأزيد من ذلك، فلما ارتفع السعر عما باع به ندم على بيعه الاول حيث لم ينفعه الندم، فلما صار اليه ثمن الغلال أنفق معظمه في عمارة دار، وزخرفها وبالغ في تحصينها واجادتها حتى اذا فرغت وظن انه قادر عليها اتاها امر ربها فاحترقت بأجمعها، واصبحت لا ينتفع بها بشيء))[١] .

كما لجأ بعض التجار الى اساليب الغش والاحتيال في أثناء الازمات، فيخلطون الدقيق بغيره من المواد ليحققوا الارباح الكثيرة، كما حدث ايام الناصر محمد بن قلاون اثناء ازمة سنة (٧٣٦هـ / ١٣٣٠م) اذ اصبح لون الخبز كالكسب من شدة السواد[٢] .

ـ ارتفاع اثمان الاراضي الزراعية وإيجارها (غلاء الاطيان) :

ان ارتفاع اثمان الاراضي الزراعية وارتفاع ايجارها حصل نتيجة لرغبة الرجال الذين كانوا في خدمة الامراء في التقرب اليهم من خلال استحصال الاموال الكثيرة لهم فزادوا في مقادير ايجار الأراضي الزراعية في اقطاعات الأمراء والتي يستأجرها الفلاحين، وحصلوا على اموال كثيرة من هذا الاجراء[٣]، وكانت اجرة الارض تزداد كل عام ، فتضاعفت اجرة الفدان الى عشرة امثاله خلال عقود قليلة ، فتزايدت تبعا لذلك كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره، فتعطلت اكثر الاراضي لعجز الفلاحين عن زراعتها وهجروها وتفرقوا في البلاد بحثا عن عمل اخر، فقل الانتاج الزراعي وارتفعت اسعار المحاصيل[٤] .

ـ ارتفاع اسعار البذور وكلف الحراثة والحصاد :

واضاف المقريزي سبباً آخر اسهم في حدوث ازمات الغلاء التي تعرضت لها مصر وهو ارتفاع اسعار البذور تبعاً لارتفاع اسعار الاراضي وغلاء ايجار الفدان الواحد من الارض فارتفعت قيمة الاردب من القمح المحتاج الى بذره في الارض، وارتفعت كلفة حراثة الارض وحصاد الغلة تبعاً لذلك[٥]، مما ادى الى عجز الفلاحين عن زراعة اراضيهم لعجزهم عن دفع تلك الاموال المترتبة عليهم، فتركت الارض وتعرضت للبوار والدمار[٦]، وهو ما انعكس سلباً على الانتاج

---

(١) اغاثة الامة ، ص ٦٦ .

(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٦٩ .

(٣) اغاثة الامة ، ص ٧٥ ــ ٧٦ .

(٤) يشير المقريزي الى ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية بقوله : ((وكانت الغلة التي تتحصل من ذلك عظيمة القدر زائدة الثمن على ارباب الزراعة، سيما في الارض منذ كثرت هذه المظالم، ومنعت الارض زكاتها، ولم تؤت ماعهد من اكلها، والخسارة يأباها كل واحد طبعاً)) . اغاثة الامة ، ص ٧٦ .

(٥) اغاثة الامة ، ص ٧٦ .

(٦) اغاثة الامة ، ص ٧٧ .

الزراعي وانخفاض جباية الدولة من الغلات والموارد المالية وحدوث العجز في الموازنة العامة للدولة.

ـ عدم وجود احتياطي عيني لدى الدولة :

وقد ضاعف من مشكلة المجاعات عدم اهتمام الدولة بايجاد احتياطي عيني من الغذاء لمواجهة سنوات الجوع بالرغم من جدوى الاحتياطي في تخفيض الاسعار وتقليل مخاوف الناس من انعدام الغلة واختفائها [١] ، إذ إن مجرد ما يعلم الناس هبوط مياه النيل عن حد الوفاء حتى تنتشر حالة الفوضى والفزع، وتموج البلاد بمشاعر الخوف والترقب من حلول المجاعة التي يواكبها الوباء المميت [٢].

ويرجع سبب عدم اهتمام الدولة بتوفير احتياطي غذائي يعود الى انخفاض الناتج الزراعي في العديد من السنوات والاهمال والتدهور الذي اصاب الثروة الزراعية فاثر سلبا في كمية الانتاج، ورغبة الدولة في المتاجرة بسلع تدر ربحاً اكثر ، وقد اوضح المقريزي ان خلو تلك المخازن ادى الى اشتداد الازمات وحدوث المجاعة بمصر[٣] ، واوضح ان سبب خلوها رغبة الدولة في التحول عن خزن الغلال الى خزن ما هو اربح لها وما لا ينحط سعره بسرعة ولا يتغير لونه وشكله، ولا يفسد من خزنه ويتلف مثل الخشب والصابون والحديد وغير ذلك ، وصاحب الفكرة الوزير اليازوري الذي اشار بها على الخليفة المستنصر الفاطمي بقوله : ((ان المتجر الذي يقام بالغلة فيه مضرة على المسلمين، ربما انحط السعر عن مشتراها فلا يمكن بيعها، فتتغير بالمخازن وتتلف، وانه يقيم متجراً لا كلفة على الناس فيه، ويفيد اضعاف فائدة الغلة، ولايخشى عليه من تغير ولا انحطاط سعر، وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل، وشبه ذلك))[٤] ، فاقتنع المستنصر الفاطمي برأيه ووافق على تخزين السلع التي اشار اليها بدلاً من تخزين الغلات .

---

(١) ذكر المقريزي في الازمة التي حدثت في ايام الفائز في سنة (٥٩٤هـ / ١١٥٤م) ((.. وكان بالاهراء ــ مخازن تخزن بها الغلال والاتبان ــ من الغلات ما لا يحصى ، فاخرج جملة كثيرة من الغلال وفرقها على الطحانين، وارخص سعرها، ومنع من احتكارها)) ينظر : اغاثة الامة ، ص ٥٧ ، ٦٢ .

(٢) قاسم عبده قاسم : عصر سلاطين المماليك ، ص ٣٤٣ .

(٣) اغاثة الامة ، ص ٤٦ . واشار الى تفاقم الازمة في سنة (٤٤٧هـ / ١٠٥٥م) بسبب عدم وجود خزين من الغلات في المخازن الدولة بقوله : ((ثم قصر النيل بعد خمس سنين من نظره ، في سنة سبع واربعين، وليس في المخازن الا جرايات من في القصور، ومطبخ السلطان، وحواشيه لاغير، ... ، فنزع السعر الى ثمانية دنانير التليس ــ كيس من الصوف او الخوص ــ، واشتد الامر على الناس، وصار الخبز طرفة ..))، ينظر : اغاثة الامة ، ص ٤٩ .

(٤) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٨ ؛ المواعظ والاعتبار ، ١ / ٢٠٥ .

ـ الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن والاستقرار:

وكانت الاضطرابات السياسية والمشكلات الداخلية من اكثر العوامل البشرية خطورة في حدوث الازمات الاقتصادية، ويمكن ان نصنفها بثلاثة محاور وهي : ١ـ الفتن بين السلاطين والامراء للاستحواذ على السلطة، ٢ـ الفتن بين المماليك الاجلاب والدولة، الذين كان لهم دور كبير في اثارة القلاقل والفتن التي كان اغلبها بسبب عجز الدولة عن الانفاق عليهم أو عدم رغبتهم في السلطان القائم ورغبتهم في تغييره، او لغير ذلك من الاسباب[١]، ٣ـ غارات العربان وهجماتهم التي سببت الكثير من المتاعب للسلاطين منذ بداية دولتهم والتي لم تنقطع، وحين وهنت قبضة الدولة في اخريات ايامها صاروا يهاجمون القرى وينهبونها، بل ويهاجمون المدن، وفي كل مرة يخرج اليهم الجيش ويحدث الاقتتال بينهم فتفسد المزروعات وتنزل بالريف الواناً من البلاء والظلم مما يزيد في متاعب الناس الاقتصادية، فترتفع الاسعار ويحدث الغلاء، وقد تتوقف جلب البضائع التجارية الى أسواق القاهرة والفسطاط وغيرها بسبب انعدام الامن والخوف منهم او بسبب استيلائهم على السلع المستوردة ومصادرتها[٢] .

وكانت الاضطرابات والفتن تسهم بشكل او بآخر في خلق الفوضى الاجتماعية والاقتصادية، وايجاد حالة من عدم الاستقرار وفقدان الامن في ربوع البلاد وشيوع الخوف بين الناس، وتوقف معظم النشاطات والتعاملات الاقتصادية بسبب ذلك، مما يترتب على الدولة دفع الكثير من النفقات لمواجهتها والقضاء عليها[٣] ، وكان للفتن التي يقوم بها عرب الصعيد بمصر (العربان) والتركمان في بلاد الشام أثاراً كبيرة ومباشرة على الاوضاع الاقتصادية في الدولة، اذ تؤدي الى توقف الانشطة الاقتصادية المختلفة ومنها حركة الانتاج الزراعي في القرى والياف، مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار تبعا لذلك ، وقد ذكر المقريزي ان من اسباب الغلاء ((اتصال الفتن بين العربان ... حتى تعطلت الاراضي من الزراعة)) [٤].

وكان لاضطراب احوال الإخشيديين السياسية وتعرضهم لضغوط خارجية من الشرق والغرب دور في تزايد حدة الازمة الاقتصادية واستمرارها لعدة سنوات التي شهدتها مصر في سنة (٣٥٢هـ /٩٦٢م) ولاسيما بعد موت الحاكم كافور الاخشيدي (٣٥٧هـ / ٩٦٧م) ، كثرت الاضطرابات في البلاد وتعددت الفتن، وكانت هناك حروب كثيرة بين الجند والامراء قتل فيها خلق

---

(١) الغامدي : الاراء الاقتصادية للمقريزي ، ص ١١ .

(٢) قاسم عبده قاسم : عصر سلاطين المماليك ، ص ٣٤٦ ــ ٣٤٧ .

(٣) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ٢ / ٢١١ .

(٤) اغاثة الامة ، ص ٥٢ .

كثير، وفقد الامن وانتهبت الاسواق، واحرقت مواضع عديدة، فاشتد خوف الناس، وضاعت اموالهم، وارتفعت الاسعار وحدث الغلاء[١] .

وكانت هذه الازمة الاقتصادية المتصلة لعدة سنوات من بين العوامل التي اسهمت بسقوط الدولة الاخشيدية على ايدي الفاطميين، ولقد فاق العصر الاخشيدي فيما شهده من ازمات كافة عصور تاريخ مصر الاسلامية التي سبقته منذ ان فتح عمرو بن العاص مصر (٢١هـ / ٦٤١م) وحتى دخول محمد بن طغج الفسطاط سنة (٣٢٣هـ / ٩٥٣م)[٢] ، الا ان مصر شهدت في العصور التي تلت العصر الاخشيدي كالعصر الفاطمي والمملوكي العديد من الازمات الاقتصادية الخانقة التي عانت منها، وكأن ازمات العصر الاخشيدي علامات لما ستشهده مصر من ازمات اقتصادية شديدة وخطيرة اضعفت الاقتصاد المصري الى يومنا هذا .

ـ التفكك الاجتماعي وانعدام التكافل بين الناس :

بعد ان كان التكافل الاجتماعي يعد من الاجراءات الوقائية للازمات ووسيلة من وسائل المعالجات المتخذة من قبل فئات المجتمع المختلفة للتخفيف من اثارها، لما للتكافل من دور كبير في التخفيف من شدة الازمات واثارها الناتجة عنها، ولكن وبعد توالي الازمات على مصر وما نتج عنها من اثار سلبية كبيرة جداً على الناس والمجتمع ، تدهورت حالة الناس المادية فقد ادت بالكثير من الاغنياء الى الافتقار، وزادت من فقر الفقراء ، واضحى الرجل الكاسب لا يكفيه كسبه لنفقات يومه ، فازداد حرص الجميع على ما في يده من مال وطعام ، ولاسيما في سنوات الغلاء والازمات اذ عزف الناس عن اداء الزكاة واخراج الصدقات لشعورهم بقيمة النقود وتخوفهم من المجهول، في وقت كان من المفروض ان يبرز التكافل الاجتماعي بشكل واضح بين ابناء المجتمع المصري، فظهرت حالة من التفكك الاجتماعي وانعدام التكافل والتراحم بين الناس، واخذ البخل والشح يتزايد بين الاغنياء وامتنعوا عن اعانة الفقراء واصحاب الحاجة لقلة رحمتهم بغيرهم[٣]، واصبح عامة الناس يقتتلون في سبيل الحصول على الطعام ويتزاحمون على الافران للحصول على الخبز والدقيق[٤] .

---

(١) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٢ ؛ اتعاظ الحنفاء ، ١ / ١٠٤.

(٢) محمد بركات البيلي : الازمات الاقتصادية ، ص ٥٥ و ٥٦ .

(٣) المقريزي : السلوك ، ٤ / ٢٣٤ .

(٤) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٦٤ .

ولقد كان بعض سلاطين المماليك مثل السلطان الناصر محمد بن قلاوون والسلطان الظاهر برقوق يقومون باعمال الاحسان في تلك المجاعات مما خفف كثيراً من وطأتها[١] ، وان كانت بعض تلك الاعمال لا تكون الا متأخرة بعد ان تستحكم الامور[٢] .

ـ تعطيل دور الموارد المالية الشرعية ومصادرتها :

كان لتعطيل وسائل اعادة التوزيع الشرعية دور كبير في تفاقم الازمات وزيادة حـدتها ، اذ اسهمت في تعميق مشكلة الفقر، وزيادة حدة التفاوت في الدخول، وضياع وتلاشي عدالة التوزيع في المجتمع، فقد عطلت الزكاة فلم تعد قادرة على القيام بدورها الاساسي في عملية التكافل الاجتماعي، واصبحت تضمن كما يضمن الخراج وغيره من الموارد المالية للدولة، مما ادى الى تلاشي اثرهـا في المجتمع ولاسيما في اوقات الازمات[٣] .

كما كان لتعطيل دور الاوقاف الشرعية اثره الواضح في تعقيد الازمـات وتفاقمهـا[٤]، إذ عمدت الدولة المملوكية الى التصرف في تلك الاوقاف واقطاعها لمن تشاء من امرائها ومماليكهـا، بسبب عجزها عن مواجهة نفقاتها العامة المتزايدة وانخفاض ايراداتها المالية[٥] ، كما عمدت الـى التصرف في اموال المواريث حتى وان كان الوارث موجوداً، ((فارصد متحصل المواريث للغذاء والعشاء، واخذ الاموال الموروثة ولو كان الوارث ولداً أو غيره، فاذا طالبه الولد بميراث ابيـه، أو الوارث بما أنجر اليه من الارث، كلفه أثبات نسبه أو استحقاقه، فلا يكاد يثبت ذلك الا بعـد عنـاء طويل ومشقة، فاذا تم الاثبات أحاله على المواريث، حتى اذا مات أخر وله مال ووارث مـن ولـد ذكر أو غيره فعل معهم كذلك، فتعجز الورثة من الطلب، فتترك المطالبـة .))[٦] ، و لـم يكتـفِ سلاطين المماليك بذلك بل عمدوا الى مصادرة أموال اليتامى والتصرف فيها، ((وكان قـد ظهـر الخلل في الدولة لقلة المال وكثرة النفقات فتعددت المصادرات للولاة والمباشرين، وطرحت البضائع بأغلى الأثمان على التجار))[٧] .

---

(١) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٠ ، ٥٠ .

(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٢٦ ، ٣٥ ، ٤٠ .

(٣) المقريزي : السلوك ، ٤ / ٦٦٣ .

(٤) عن دور الأوقاف واثرها في الحياة الاجتماعية في الدولة يذكر الغامدي : ((لعل اكبر من ساهم في رفع معاناة الناس في تلك الازمات هي الاوقاف الشرعية، حيث كان لها دور كبير في مساعدة المحتاجين من النـاس .. وذلك لارتباطها الكبير بالحياة الاجتماعية ككل والتكافل الاجتماعي بوجه خاص))، ينظر : الآراء الاقتصادية للمقريزي ، ص ٤٤ ــ ٤٧ .

(٥) المقريزي : السلوك ، ٣ / ٥٦٣ .

(٦) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٦٧ .

(٧) المقريزي : اغاثة الامة، ص ٦٢ ؛ وعن طرح البضائع، ينظر : المواعظ والاعتبار ، ١/ ١٦٨ ، ٢ / ٢١١ .

ـ الانفاق الحكومي المتزايد :

ولم يهمل المقريزي الاسباب الاخرى التي تؤدي الى الغلاء وحدوث التضخم مثل الانفاق الحكومي المتزايد والذي لا يتفق وكمية الموارد المالية المتاحة انذاك، واثره على المستوى العام للاسعار وحدوث التضخم، وهي اما نفقات ادارية وعسكرية وإما نفقات سلطانية ترفية سرفية[١]، واوضح بجلاء كيف كان التيار الانفاقي من قبل الدولة كبيراً جداً، ومتزايداً باستمرار، وكان في مجمله إنفاقا استهلاكياً ترفياً، ولم يكن إنفاقا استثمارياً، إذ أشار المقريزي الى النفقات السلطانية الضخمة ومظاهر الترف ولاسيما في دولة المماليك ومبالغاتهم في الملاهي والمآكل والمشارب والمراكب والملابس الفاخرة والقصور الفخمة الخارجة عن العادة والمألوف، وفي هذا الصدد يقول المقريزي : ((وتزايدت غباوة أهل الدولة، واعرضوا عن مصالح العباد وانهمكوا في اللذات لتحق عليهم كلمة العذاب))[٢] ، الذي ادى في النهاية الى عجز شبه مستمر في ميزانية الدولة، ولجوئها الى استحداث الكثير من وسائل توفير الاموال المشروعة وغير المشروعة مثل الاقتراض وزيادة الضرائب وفرض ضرائب جديدة والمصادرات واخذ الاموال دون وجه حق، والتصرف بالمواريث الشرعية، والاصدار النقدي الجديد والتوسع في اصدار الفلوس، والتوسع بالاقطاعات بدلا من الرواتب، وبيع المناصب والوظائف لمن يدفع مالاً اكثر وكل ذلك تلبيةً لتزايد النفقات العامة وسداً لعجز الموازنة[٣]، وانعكس ذلك على مستوى العام للاسعار وحدوث الغلاء والتضخم ، اذ إن تيار الانفاق النقدي العام اذا كان قوياً فانه يحتاج الى جهاز انتاجي قوي لمواجهته، والا انعكس على الموازنة العامة للدولة وحصول العجز فيها .

---

(١) اغاثة الامة ، ص ٧٥ ؛ السلوك ، ٢ / ٢١٤ ، ٢٢٤ ، ٤ / ٢٧ ، ٥٤ ، ٩٥ ، ١٣٦ ؛ المواعظ والاعتبار ، ١ / ٤٠١ ، ٢ / ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ .

(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٧٥ .

(٣) اغاثة الامة ، ص ٦٢ ، ٦٧ ـــــ ٦٨ ؛ السلوك ، ٤ / ٣٨٩ ، ٣٩٤ ؛ المواعظ والاعتبار ، ٢ / ٢١١ .

جدول الأزمات الاقتصادية ـ المعاشية ـ في مصر التي وردت في كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة

ت	السنة الهجرية	السنة الميلادية	المنطقة الجغرافية	مستوى منسوب نهر النيل	الأسباب والعوامل
١ـ	٨٧ هـ[١]	٧٠٥م	مصر كلها		ـــــ أول شدة رآها المسلمون بمصر في الإسلام ـــــ دون ذكر للأسباب
٢ـ	٣٣٨هـ[٢]	٩٤٩م	مصر		ـــــ دون ذكر للأسباب
٣ـ	٣٤١هـ[٣]	٩٥٢م	مصر	لم يذكر	ـــــ هجوم إعداد كبيرة من الفأر ـــــ قصور نهر النيل عن حد الوفاء
٤ـ	٣٤٣هـ[٤]	٩٥٤م	مصر		دون ذكر للأسباب
٥ـ	٣٥٢هـ ـ ٣٦٠هـ[٥]	٩٦٣ ـــ ٩٧٠م	مصر	تراوح ما بين ١٢ واصابع الى ١٦ واصابع	ـــــ قصور نهر النيل عن حد الوفاء ـــــ الاضطرابات والفتن ـــــ أعمال السلب والنهب ـــــ موت الحاكم كافور الإخشيدي ـــــ كثرة الاضطرابات وتعدد الفتن ـــــ الحروب بين الجند والأمراء ، انقسام الجيش

(١) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٠ .

(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٠ .

(٣) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٠ ـــــــ ٤١ .

(٤) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤١ .

(٥) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤١ ـــــــ ٤٣ .

٦ -	٣٨٧هـ[1]	٩٩٧م	مصر	١٦ ذراعاً وأصابع	الى فريقين ـــ مسير القرامطة الى مصر ـــ دخول الجيش الفاطمي وسيطرته على البلاد ـــ أعمال الحرق والنهب للأسواق وبعض المناطق السكنية ـــ انتشار الوباء وتفشي الأمراض
٧ -	٢٩٥ـ٢٩٧هـ[2]	١٠٠٤ـ١٠٠٦م	مصر	تراوح بين ١٣ ذراعاً وأصابع و١٦ واصابع	ـــ قصور فيض النيل عن حد الوفاء ـــ فقدان الأمن
٨ -	٢٩٨ـ٣٩٩هـ[3]	١٠٠٧ـ١٠٠٨م	مصر	تراوح ما بين ١٤ ذراعاً وأصابع و١٥ ذراعاً	ـــ قصور فيض النيل عن حد الوفاء
٩ -	٤٤٤هـ[4]	١٠٥٢م	مصر	لم يذكر	ـــ قصور فيض النيل عن حد الوفاء ـــ عدم وجود خزين من الغلات في المخازن السلطانية
١٠ -	٤٤٧هـ[5]	١٠٥٥م	مصر	لم يذكر	ـــ قصور فيض النيل عن حد الوفاء ـــ عدم وجود خزين كافي من الغلات في المخازن

(١) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٣ .
(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٣ ـــــ ٤٥ .
(٣) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٥ ـــــ ٤٦ .
(٤) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٦ ـــــ ٤٨ .
(٥) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٤٩ .

					السلطانية ـــــ اضطراب الأوضاع الإدارية والمالية ـــــ الاضطرابات السياسية
١١ -	٤٥٧ - ٤٦٣هـ[١]	١٠٦٥ ـــ ١٠٧٠م	مصر	لم يذكر	ـــــ الاضطرابات السياسية - ـــــ تواصل الفتن بين العربان ـــــ قصور نهر النيل عن حد الوفاء ـــــ انتشار الوباء ـــــ فقدان الأمن
١٢ -	٤٩٧هـ[٢] عهد الآمر باحكام الله	١١٠٤م	مصر	لم يذكر	ـــــ قصور نهر النيل
١٣ -	عهد الحافظ لدين الله [٣]		مصر	لم يذكر	ـــــ فساد الإدارة وثورات العربان ـــــ قصور نهر النيل
١٤ -	٥٤٩ هـ [٤]	١١٥٤م	مصر	لم يذكر	ـــــ قصور نهر النيل عن حد الوفاء
١٥ -	٥٩٦ - ٥٦٨ هـ[٥]	١١٩٩م	مصر	١٢ ذراعاً واصابع	ـــــ توقف النيل عن الزيادة وقصوره ـــــ هبوب الرياح

(١) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٥٢ ـــــــ ٥٥ .

(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٥٦ .

(٣) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٥٦ ـــــــ ٥٧ .

(٤) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٥٧ .

(٥)المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٥٧ ـــــــ ٦٠ .

					ـــــ انتشار الوباء والموتان بين الإنسان والحيوان ـــــ الآفات الزراعية انتشار الدود
١٦ -	٦٩٤ - ٦٩٥هـ[١]	١٢٩٤ - ١٢٩٥م	مصر ، برقة ، بلاد الشام ، بلاد نجد والحجاز	١٦ ذراعاً واصابع	ـــــ قصور نهر النيل عن حد الوفاء ـــــ هبوب الرياح السوداء ـــــ انتشار الأمراض والحميات بين الناس ـــــ انتشار الوباء - والموتان ـــــ حدوث الفتنة بين السلطان والأمراء ـــــ اضطراب الأوضاع الإدارية والمالية ـــــ اضطراب الأوضاع السياسية ـــــ كثرة المصادرات
١٧ -	٧٣٦هـ[٢]	١٣٣٦م	مصر	لم يذكر	ـــــ توقف نهر النيل عن الزيادة
١٨ -	٧٧٦ ـــــ ٧٧٨هـ[٣]	١٣٧٥ ـــــ ١٣٧٧م	مصر	لم يبلغ ١٦ ذراعاً	ـــــ قصور نهر النيل ـــــ انتشار الوباء
١٩ -	٧٩٦ ـــــ ٧٩٨ هـ[٤]	١٣٩٤ ـــــ ١٣٩٦م	مصر	لم يذكر	ـــــ قصور نهر النيل
٢٠ -	٨٠٦ ـــــ ٨٠٨ هـ[٥]	١٤٠٤ ـــــ ١٤٠٦م	مصر	لم يذكر	ـــــ قصور نهر النيل

(١)المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٦١ ـــــــ ٦٩ .

(٢) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٦٩ ـــــــ ٧٠ .

(٣) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٧٠ .

(٤) المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٧١ ـ ٧٢ .

(٥)المقريزي : اغاثة الامة ، ص ٧٢ ـــــــ ٧٣ .

ـ المصادر والمراجع :

ـ إبراهيم علي طرخان: النظم الإقطاعية في الشرق في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (القاهرة : ١٩٦٨م) .

ـ احمد إبراهيم عبد منصور : النظام الاقتصادي والاجتماعي في مصر المملوكية مع إشارة خاصة لفكر المقريزي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل (الموصل : ١٩٩٥) .

ـ احمد السيد الصاوي : مجاعات مصر الفاطمية، أسباب ونتائج، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت : ١٩٨٨م) .

ـ احمد صادق سعد: تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي ، دار ابن خلدون (بيروت : ١٩٧٩م) .

ـ حسن محمد الرفاعي : العسرة المادية بين الشريعة والقانون، أو مشكلة العجز عن تسديد الديون وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة ناشرون (بيروت : ٢٠٠٣) .

ـ سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، (القاهرة: ١٩٦٢م) .

ـ سوسن سالم الشيخ : إدارة ومعالجة الأزمات في الإسلام ، دار النشر للجامعات ، ط١(القاهرة: ٢٠٠٣م) .

ـ عاصم الاعرجي : إدارة الأزمات واتخاذ القرارات ، دار المطبوعات والنشر، (القاهرة: ١٩٩٦م) .

ـ عثمان علي محمد عطا : الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وآثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : د.ت) .

ـ احمد صالح الغامدي : الاراء الاقتصادية للمقريزي ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسم الدراسات العليا الشرعية شعبة الاقتصاد الاسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، جامعة ام القرى ، مكة ـ ١٤١٣هـ

ـ قاسم عبده قاسم : عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي، مطابع زمزم ، ط١ (القاهرة : ١٩٩٨م) .

ـ محمد بركات البيلي : الازمات الاقتصادية والاوبئة في مصر الاسلامية ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي (القاهرة : ١٩٨٥م) .

ـ مجدي عبد الرشيد بحر : القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م)، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة : ١٩٩٩م) .

ـ مريم مصطفى سلمان النداوي : العلاقة بين خصائص القيادة الجامعية العراقية وادارة الازمات ـ دراسة ميدانية لعينة من بعض الجامعات في المنظمة الشمالية ـ اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل (الموصل، ٢٠٠٤م) .
ـ المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني العبيدي (ت ٨٤٥هـ):
ـ اغاثة الامة بكشف الغمة ، تحقيق : كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ط١ (القاهرة : ٢٠٠٧) .
ـ السلوك لمعرفة دول الملوك ، دار الكتب (القاهرة : ١٩٧٠) .
ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، دار الكتب العلمية، (بيروت : ١٤١٨هـ) .
ـ اتعاظ الحنفاء باخبار الائمة الفاطميين الخلفاء ، تحقيق : جمال الدين الشيال ، محمد حلمي محمد احمد ، مجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، لجنة احياء التراث الاسلامي، ط١ (القاهرة : د.ت).
ـ نعيم نصير : القيادة في الادارة العربية وموقفها من النظريات المعاصرة والتراث العربي الاسلامي، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مطابع الدستور التجارية، (عمان : ١٩٨٧).

ـ البحوث المنشورة في الدوريات :

ـ عادل فليح العلي واحمد إبراهيم منصور : ظاهرة التضخم في العصر الوسيط، الأسباب والمعالجات طبقاً للرؤية الاقتصادية عند المقريزي، مجلة تنمية الرافدين، (الموصل: ٢٠٠٠م).
ـ عبد الله سليمان المنيع : بحث في تحويل الموازين، مجلة البحوث الإسلامية ، المملكة العربية السعودية (الرياض : ١٤٢٠هـ) .
ـ فاضل عباس الحسب : مذهب المقريزي في التضخم النقدي الغلاء ورواج الفلوس ، تحليل ونقد، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، مركز البحوث الاقتصادية والادارية بجامعة بغداد، (بغداد: ١٩٨١م) .
ـ نجمان ياسين : التفكير الاجتماعي والاقتصادي في كتاب اغاثة الامة بكشف للمقريزي ، مجلة التراث العربي ، اتحاد الكتاب العرب (دمشق : د.ت) .

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.